



194 / 159

25 أكتوبر 2014

إلى السيدات والسادة:

المفتش العام للشؤون التربوية؛
المفتش العام للشؤون الإدارية؛
مديرات ومديري الإدارة المركزية؛
مديرتي ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
نائبات ونواب الوزارة؛
مديري المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
المفتشات والمفتشين؛
مديرات ومديري المؤسسات التعليمية العمومية؛
الأستاذات والأساتذة.

الموضوع: أجراء الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة.

المراجع: المذكرات الوزارية رقم 125 بتاريخ 1 شتنبر 2011 ورقم 121 بتاريخ 31 غشت 2009 ورقم 73 بتاريخ 20 ماي 2009.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، ففي إطار أجراء توجهات الوزارة الهادفة إلى إرساء وتعميم منهجية العمل ب "مشروع المؤسسة"، ومن أجل الرقي بالأداء التربوي والتدريسي للمؤسسات التعليمية، من خلال تطوير مؤشرات الإنجاز الكمية والنوعية، وترصيدا للتجارب الناجحة وما راكمته المنظومة في هذا المجال، وبعد إجراء تقويم شامل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة على كل مستويات المنظومة التربوية، تبينت الحاجة إلى إعطاء نفس جديد للمأسسة منهجية مشروع المؤسسة، وفي هذا الإطار تمت صياغة توجهات استراتيجية جديدة، تتجلى في رؤية استشرافية تجعل من مشروع المؤسسة آلية للتدبير وأداة للتعاقد.

وتهدف هذه المذكرة إلى إطلاع الفاعلين التربويين والإداريين بمضامين توجهات الدينامية الجديدة لمشروع المؤسسة، وتعريفهم بأهم مرتكزاتها وبنياتها وأدواتها.

1. أهمية مشروع المؤسسة

يندرج مشروع المؤسسة في إطار التوجهات الكبرى للوزارة الرامية إلى اعتماد اللامركزية واللاتركيز كخيار استراتيجي. يجعل المؤسسة التعليمية نقطة ارتكاز المنظومة التربوية والمنطلق والنهاية، كما يعتبر "مشروع المؤسسة" إطارا منهجيا وآلية عملية ضرورية لتنزيل وأجراء البرامج والمشاريع التربوية داخل كل مؤسسة تعليمية، وتنظيم وتفعيل مختلف الإجراءات التديرية والتربوية الهادفة إلى تحسين جودة التعلمات لفائدة التلميذات والتلاميذ، مع مراعاة الخصوصيات والرهانات المحلية.

2. أهداف مشروع المؤسسة

تتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع المؤسسة فيما يلي:

- إرساء أسس الحكامة التربوية الجيدة وسياسة القرب والمقاربة التشاركية والتدبير بالنتائج؛

- تكريس منهجية التدبير الجماعي للمؤسسة من خلال إشراك المدرسات والمدرسين والمتعلمات والمتعلمين في بلورة رؤية جماعية للارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وفي مقدمتها تحسين جودة التعليمات، من خلال التتبع الفردي للمتعلّقات والمتعلمين ودعمهم المستمر وتقوية كفايات هيئة التدريس؛
- تحديد المشكلات والحلول العملية الملائمة محليا لمعالجة التعثر والهدر الدراسي وضعف النتائج، والتغيب، والسلوكات السلبية للمتعلّقات والمتعلمين وصعوبة انفتاح المؤسسة على محيطها؛
- تشجيع ثقافة المبادرة والابتكار وتنمية المهارات الحياتية للمتعلّقات والمتعلمين؛
- ضمان التعبئة القصوى لجميع الفاعلين التربويين والإداريين، والمتعلّقات والمتعلمين، والشركاء، وضمان انخراطهم القوي في تحقيق أهداف المشروع؛
- تفعيل مقارنة التخطيط التصاعدي للمنظومة، من خلال استثمار أولويات ونتائج مشاريع المؤسسات في وضع المخططات الإقليمية والجهوية لتنمية التربية والتكوين.

3. منهجية مشروع المؤسسة

تميز منهجية "مشروع المؤسسة" الجديدة بثلاث خاصيات:

أ - منهجية مبسطة

ترتكز على أربع مراحل متتالية:

- تشخيص الوضعية الراهنة للمؤسسة؛
- تحديد الأولويات وتخطيط الأنشطة؛
- الأجرة؛
- التتبع والتقويم في نهاية كل سنة دراسية على ضوء مؤشرات محددة.

ب - الواقعية

تظل الكلمة المفتاح هنا، هي الأجرة أي التفعيل الميداني، إذ بدون اتخاذ إجراءات عملية، لا يمكن لمشروع المؤسسة أن يرتقي بتعليمات التلميذات والتلاميذ.

ج- التأثير

يعتبر قياس مدى وقع وأثر مشروع المؤسسة على المسار التعليمي والتربوي للتلميذات والتلاميذ من أهم مؤشرات فعاليته، ولكي يكون لمشروع المؤسسة نتائج ملموسة، لا بد وأن ترتبط كل إجراءاته بشكل مباشر بتعليمات التلميذات والتلاميذ وبمطالبهم التربوية. وإذا كانت الأولويات والإجراءات والوسائل تختلف بين المؤسسات التعليمية، فقد كان من الضروري في هذه الاستراتيجية توحيد منهجية مشروع المؤسسة، وجعل الغاية المشتركة لجميع مشاريع المؤسسات هي التحسين المستمر لجودة التعليمات.

4. تدبير مشروع المؤسسة

تحتاج هذه الدينامية الجديدة إلى إرساء بنيات للحكمة، تضطلع بمسؤوليات الإشراف والتنفيذ والتتبع والتقويم على كل مستويات المنظومة.

4.1. على المستوى المحلي

المؤسسة التعليمية

- يشكل مدير(ة) المؤسسة، قبل متم شهر شتنبر، فريقا مصغرا للقيادة، تتكون نواته من أعضاء مجلس التدبير، وتمثل فيه باقي مجالس المؤسسة، كما يمكن أن يستعين الفريق بكل إطار من شأنه أن يفيد بتجربته وخبرته في المجال؛

- ينظم مدير المؤسسة لقاءات تواصلية في إطار مجالس المؤسسة للتعريف بتوجهات استراتيجية مشروع المؤسسة، وذلك قبل متم شهر أكتوبر؛
- يحرص مدير(ة) المؤسسة مع فريق القيادة على إعداد مشروع للمؤسسة، مدته ثلاث سنوات، وذلك وفق مقارنة نسقية وتشاركية مع هيئة التدريس والمتعلمين، تعتمد على كل المعطيات المتوفرة من إحصائيات رسمية ومؤشرات وتقارير مجالس المؤسسة؛
- يشرف مدير(ة) المؤسسة على إدارة عمليات الإعداد والمصادقة الأولية والتنفيذ والتتبع والتقييم، انسجاماً مع الدليل المنهجي لقيادة مشروع المؤسسة، ويتم استشارة المواب(ة) المنتهي لجماعة الممارسات المهنية، وذلك لتقاسم ومناقشة مكونات المشروع، والتأكد من مدى مطابقة المشروع للمعايير المنهجية، قبل تقديمه لمجلس التدبير قصد المصادقة الأولية؛
- يقوم مجلس التدبير، تحت إشراف مدير(ة) المؤسسة بالمصادقة الأولية على مشروع المؤسسة، وذلك باعتدال المعايير المنصوص عليها في الدليل المسطر لمشروع المؤسسة؛
- يقدم مدير(ة) المؤسسة وثيقة مشروع المؤسسة للنيابة، للمصادقة النهائية عليه، وذلك قبل متم منتصف شهر نونبر، ويتم إرفاقه بمحضر المصادقة الأولية لمجلس التدبير وتقرير مشترك بين مدير(ة) المؤسسة والمواب(ة).
- يتولى مدير(ة) المؤسسة في مرحلة تنفيذ المشروع، تسجيل المعطيات المطلوبة في لوحة للقيادة، مدججة في المنظومة المعلوماتية المركزية، تمكن من تتبع مراحل الإعداد والمصادقة والتمويل والتعاقد والإنجاز.
- يعمل مدير(ة) المؤسسة، على تنظيم أبواب مفتوحة، وذلك لتقاسم أهداف وأنشطة مشروع المؤسسة مع أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ ومكونات المجتمع المدني وشركاء المؤسسة؛
- يسلم مدير(ة) المؤسسة وثيقة "مشروع المؤسسة" المصادق عليها، كوثيقة إدارية إلى المدير(ة) الجديد.

جماعة الممارسات المهنية

تتكون "جماعة الممارسات المهنية" من مديرات ومديري المؤسسات التعليمية، الذين يختارون منسقاً(ة) لأنشطتها، يقوم منسق(ة) جماعة الممارسات المهنية بإعداد برنامج سنوي للعمل، وذلك بالتشاور مع أعضاء الجماعة ومواب(ة) مشاريع المؤسسات لنفس الجماعة، ويقدمه للنيابة قصد المصادقة، قبل متم شهر شتبر، ويتضمن البرنامج تنظيم ثلاثة لقاءات على الأقل، وذلك لتقاسم الممارسات المهنية المرتبطة بالإدارة التربوية وتبادل الخبرات الجيدة في مجال مشروع المؤسسة، ومواكبة مستجدات المنظومة التربوية، ويمكن دعوة ذوي الاختصاص للمساهمة في تنشيط اللقاءات الموضوعاتية.

4.2. على المستوى الإقليمي

لجنة القيادة الإقليمية

- يتولى النائب(ة) الإقليمي(ة) تكوين وترؤس لجنة للقيادة الإقليمية لمشاريع المؤسسات، تتكون من رؤساء ورئيسات مصالح الحياة المدرسية والخريطة والشؤون الإدارية والمالية والموارد البشرية، ومنسق(ة) المجلس الإقليمي للتفتيش، ومنسقي ومنسقات جماعات الممارسات المهنية، ومواب(ة) وموابات المشاريع، وممثل(ة) واحد(ة) عن جمعيات الآباء والأمهات، ويمكن أن يدعو النائب(ة) الإقليمي(ة) كل شخص قد يفيد حضوره.
- يعرض النائب(ة) الإقليمي(ة) المخطط الإقليمي السنوي لتنفيذ استراتيجية مشروع المؤسسة على أعضاء لجنة القيادة الإقليمية، وفق النموذج الملحق بدليل المساطر الإدارية لمشروع المؤسسة، وذلك للمناقشة والمصادقة عليه، قبل إرساله إلى الأكاديمية، وبهم المخطط أساس مراحل المواكبة الميدانية والمصادقة والتمويل والإنجاز وتقييم مشاريع المؤسسات، وإرساء وتفعيل جماعات الممارسات المهنية، ويجب أن يكون المخطط معززاً بمؤشرات لقياس الإنجاز، وبرمجة زمنية للعمليات ومسؤولي(ات) تنفيذها. كما يطلع النائب(ة) اللجنة الإقليمية على نتائج المصادقة على المشاريع، ومعايير التمويل المقترحة.

- تعقد اللجنة الإقليمية، تحت إشراف النائب (ة) الإقليمي (ة) ثلاثة اجتماعات، وكل ما دعت الضرورة لذلك، في بداية السنة الدراسية ومنتهى ونهايتها، على أن يخصص الاجتماع الأخير منها أساساً للاطلاع ومناقشة الحصيلة التركيبية للأنشطة السنوية لجماعات الممارسات المهنية، وأنشطة المواكبة الميدانية، ومحاور المخطط السنوي الإقليمي الجديد قبل إرساله إلى الأكاديمية.

المصادقة وتمويل المشاريع

- تحدث النيابة لجنة تقنية تتولى المصادقة النهائية على المشاريع، وذلك وفق المعايير المحددة في الدليل المسطري، وتعرض نتائجها على اللجنة الإقليمية للاطلاع، ويمكن أن تعيد النيابة بعض المشاريع التي لم تنسجم مع المعايير المعتمدة، وذلك لتعديلها وتجويدها في أجل زمني محدد.
- بعد المصادقة النهائية على المشاريع، يتم إخبار مديرات ومديري المؤسسات برسالة في الموضوع، تحدد أشكال الدعم والإجراءات والتدابير المتبقية للتعاقد والتنفيذ.
- يتناسب تمويل مشاريع المؤسسات المصادق عليها نهائياً مع حجم كلفة الإجراءات والأنشطة التربوية المبرمجة في كل مشروع، مع مراعاة تدابير الدليل المسطري المالي لجمعية دعم مدرسة النجاح، ودليل المساطر الإدارية لمشروع المؤسسة.

الدعم والمواكبة

- تعمل النيابة على إرساء برنامج للدعم والمواكبة الفردية والجماعية، من خلال تكليف مواكبين ومواكبات بعدد جماعات الممارسات المهنية، يتولون تقديم المشورة والدعم لفائدة مديري ومديرات المؤسسات التعليمية، وذلك خلال مراحل إعداد وإنجاز وتقويم مشاريع المؤسسات. ولضمان الفعالية والنجاح المطلوبة لهذا البرنامج، ينبغي تعزيز التعاون والتشاور والتواصل بين منسقي ومنسقات جماعات الممارسات المهنية ومواكبي ومواكبات مشاريع المؤسسات، والعمل على توفير الشروط الملائمة ووسائل العمل الضرورية، وتقديم الدعم اللازم لهم، ليقوموا بمهامهم على الوجه الأكمل.

إجراءات التنفيذ

يتعين القيام بالإجراءات التالية:

- إرساء لجنة القيادة الإقليمية، وموافاة الأكاديمية بأسماء ومهام أعضائها، وذلك قبل متم شهر شتنبر؛
- تكليف مصالح تدبير الحياة المدرسية أو الشؤون التربوية بالنيابات كبنيات إدارية، للسهر على إعداد وتتبّع تنفيذ المخطط السنوي الإقليمي لإستراتيجية مشروع المؤسسة والتواصل مع جماعات الممارسات المهنية؛
- اختيار وتكليف إطار يتولى مهمة التنسيق الإقليمي لمشروع المؤسسة، يعمل تحت إشراف المصلحة المكلفة، ويتم اختياره من بين الأطر التي تتوفر فيهم شروط الخبرة والكفاءة والتواصل في تدبير المشاريع؛
- المصادقة على المخطط الإقليمي وفق نموذج موحد، وإرساله إلى الأكاديمية قبل متم شهر أكتوبر؛
- تكليف أو تجديد تكليف منسقي ومنسقات جماعات الممارسات المهنية، الذين تم اختيارهم من لدن أعضاء الجماعات، بمهمة التنسيق والتنشيط، والعمل على توفير الدعم والوسائل اللازمة لتيسير اشتغالهم على الوجه الأكمل؛
- تكليف أو تجديد تكليف مواكبي ومواكبات مشاريع المؤسسات التعليمية، مع العمل على توفير الدعم اللازم لهم، وتعبئة وسائل النقل لتيسير اشتغالهم على الوجه الأكمل؛
- مصادقة النيابة على برامج العمل السنوية لجماعات الممارسات المهنية، وذلك قبل متم شهر شتنبر من كل سنة دراسية،
- تنظيم لقاءات تواصلية مع مديري ومديرات المؤسسات التعليمية، ومنسقي جماعات الممارسات المهنية، ومواكبي ومواكبات المشاريع، والمفتشين والمفتشات، ورؤساء ورئيسات المصالح حول التوجهات الجديدة لاستراتيجية مشروع المؤسسة، وذلك قبل متم شهر أكتوبر؛

- المصادقة النهائية على مشاريع المؤسسات، خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى متم شهر نونبر؛
- تنظيم ملتقى سنوي إقليمي لجماعات الممارسات المهنية، وذلك في الأسبوع الأول من شهر ماي من كل سنة دراسية، يخصص أساساً لتقاسم الممارسات الجيدة، مع اختيار محور موضوعاتي لمناقشته في إطار ورشات تفاعلية، تجمع منسقي ومنسقات جماعات الممارسات المهنية، ومواكبي ومواكبات مشاريع المؤسسات والمصالح المعنية، والهيئات والجمعيات الشريكة الداعمة.

4.3. على المستوى الجهوي

لجنة القيادة الجهوية

- يتولى مدير(ة) الأكاديمية تكوين وترؤس لجنة للقيادة الجهوية لمشروع المؤسسة، تتكون من النواب والإقليميين، ومدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، ورؤساء أقسام الشؤون التربوية والخريطة والشؤون الإدارية والمالية والموارد البشرية، ومنسق(ة) التفتيش الجهوي، وممثل(ة) عن المواكبين(ات)، وممثل(ة) عن منسقي(ات) جماعات الممارسات المهنية، يمثلان النيابة التابعة للأكاديمية، ويمكن أن يدعو مدير(ة) الأكاديمية كل شخص رأى فائدة في حضوره؛
- تعقد لجنة القيادة الجهوية اجتماعين، في بداية السنة الدراسية ونهايتها، يخصص الاجتماع الأخير منها، لمناقشة وتقويم حصيلة إنجاز المخططات السنوية الإقليمية لمشروع المؤسسة؛
- تصادق لجنة القيادة الجهوية لمشروع المؤسسة على المخطط الجهوي السنوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة، وفق النموذج الملحق بدليل المساطر الإدارية لمشروع المؤسسة.
- وفي إطار مقارنة التخطيط التصاعدي، تقوم الأكاديمية الجهوية باستثمار أولويات مشاريع المؤسسات إقليمياً، وأخذها بعين الاعتبار في مراحل إعداد المخطط الجهوي لتنمية التربية والتكوين.

تمويل مشاريع المؤسسات

- لأجراء عملية تمويل مشاريع المؤسسات في أحسن الظروف، يجب أن تتعرف الأكاديمية على الموارد المرصودة من لدن الوزارة، والتنسيق مع النيابة التابعة لها في رصد حجم تمويل المشاريع في إطار جمعيات دعم مدرسة النجاح، كما يستحسن أن يقدم الدعم المالي على دفعات، توأكب مدة مشروع المؤسسة المحددة إجمالاً في ثلاث سنوات.
- بعد موافاة الأكاديمية بمحضر مصادقة النيابة على مشاريع المؤسسات، ومقترح معايير التوزيع المالي، يتولى مدير(ة) الأكاديمية الإشراف على تحويل الاعتمادات إلى جمعيات دعم مدرسة النجاح، مع توقيع عقد تنفيذ تشاركي بين النيابة والمؤسسة التعليمية.

الإجراءات

ويهدف تنفيذ الدينامية الجديدة للاستراتيجية الوطنية على المستوى الجهوي، يتعين القيام بالإجراءات التالية:

- إرساء لجنة القيادة الجهوية، قبل متم شهر شتنبر؛
- تكليف أقسام الشؤون التربوية بالأكاديميات بالسهر على إعداد وتنفيذ المخطط الجهوي لإستراتيجية مشروع المؤسسة؛
- اختيار وتكليف منسق(ة) يتولى مهمة التنسيق الجهوي لمشروع المؤسسة، وذلك قبل متم شهر شتنبر، يعمل تحت إشراف قسم الشؤون التربوية؛
- موافاة الكتابة العامة للوزارة بلائحة اسمية للمنسقين الإقليميين والمنسق(ة) الجهوي(ة) لمشروع المؤسسة، وذلك قبل متم شهر أكتوبر؛
- المصادقة على وثيقة المخطط الجهوي السنوي، وإرسال نسخة إلى الكتابة العامة للوزارة، قبل متم شهر أكتوبر؛
- طبع عدة مشروع المؤسسة وتوزيعها على مديري ومديرات المؤسسات التعليمية، ومنسقي ومنسقات جماعات الممارسات المهنية، ومواكبي ومواكبات مشاريع المؤسسات التعليمية، وذلك قبل متم شهر أكتوبر؛

- الإشراف على الملتقيات السنوية الإقليمية لجماعات الممارسات المهنية في الأسبوع الأول من شهر ماي من كل سنة دراسية، تخصص أساسا لتقاسم الممارسات الجيدة، ومستجدات المنظومة التربوية، مع العمل على ترصيد ونشر التجارب الجيدة لتعميم الفائدة.

4.4. على المستوى المركزي

لجنة قيادة مركزية

يترأس الكاتب العام للوزارة لجنة للقيادة، تضم المديريات المركزية المعنية، وتتكون من مديرية التعليم التقني والحياة المدرسية ومديرية المناهج، ومديرية التكوين وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات ومديرية منظومة الإعلام ومديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط ومديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات والمنسق المركزي لاستراتيجية مشروع المؤسسة وممثلين اثنين عن مديرتي ومديري الأكاديميات وممثلين اثنين عن النواب والنائبات.

مهامها

- تجتمع لجنة القيادة المركزية دوريا، في شهر يناير من كل سنة، تتولى المهام التالية:
- تتبع إنجازات الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة، على ضوء التقرير التقويمي السنوي للمخططات الجهوية؛
- المصادقة على الدلائل المسطرية والمنهجية التي يتم تجميعها، كلما دعت الضرورة لذلك؛
- تقديم توصيات جديدة لتطوير الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة.

الإجراءات

تحرص الوزارة على مواكبة الإجراءات التالية:

- تعميم إرساء جماعات الممارسات المهنية؛
- تكوين وتأهيل منسقي ومنسقات جماعات الممارسات المهنية، ومواكبي ومواكبات مشاريع المؤسسات؛
- إعداد وتحيين الدليل المنهجي لمشروع المؤسسة ودليل للمساطر الإدارية والمالية لمشروع المؤسسة، ومطويات تعريفية، ووضعها رهن إشارة الأكاديميات والنيابات؛
- تهيئ وتنشيط نظام معلوماتي مدمج في منظومة مسار؛
- استثمار اللقاءات التواصلية الجهوية حول الدينامية الجديدة لمشروع المؤسسة؛
- تتبع نتائج مخططات العمل السنوية للأكاديميات والنيابات.

5. آلية التتبع والتقييم

يتم تتبع وتقييم مشاريع المؤسسات على كل مستويات المنظومة من خلال لوحة للقيادة، مدمجة في المنظومة المعلوماتية المركزية، تمكن من تتبع تطور المؤشرات الإقليمية ووطنيا.

ولكي يتمكن كل مستوى من مستويات المنظومة من تتبع درجة تحقيق أهداف المشاريع، وتأثيرها على المسار التعليمي للتلاميذ والتلميذات، يتعين رصد تطور مجموعة من المؤشرات، على ضوء بيانات منظومة مسار والإحصائيات الرسمية للوزارة، ونذكر من بينها:

- نتائج التحصيل وخاصة في اللغات والرياضيات على المستوى الابتدائي؛
- تطور معدلات النجاح في جميع المواد والمستويات؛
- نسبة الالتحاق بالسلك الإعدادي من الحاصلين على شهادة الدروس الابتدائية؛
- نسبة الالتحاق بالسلك التأهيلي من الحاصلين على شهادة السلك الإعدادي؛
- نسب استكمال التمدريس في التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي الإعدادي، والتعليم الثانوي التأهيلي؛

- نسب التكرار في كل مستوى من التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي الإعدادي، والتعليم الثانوي التأهيلي؛
- نسب الانقطاع في كل مستوى من التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي الإعدادي، والتعليم الثانوي التأهيلي؛
- المساواة من خلال تناسب بين عدد الذكور وعدد الإناث؛
- نسبة توجه التلاميذ والتلميذات إلى الشعب والمسالك العلمية والتكنولوجية؛
- عدد الساعات السنوية لغياب التلاميذ والأساتذة والإداريين؛
- اشتغال الأندية التربوية ونسبة مشاركة التلميذات والتلاميذ فيها؛
- نسبة تدرس التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة، وعدد المرشعين والناجحين منهم في الامتحانات الإشهادية.

ولضمان ملائمة وفعالية آلية تتبع وتقييم مشاريع المؤسسات، لا بد أن تعتمد المؤسسات التعليمية والنيابات والأكاديميات هذه المؤشرات وغيرها، كمؤشرات مرجعية، قبل إعداد مشاريع المؤسسات، كمؤشرات مستهدفة أثناء إنجاز المشاريع، وذلك ليسهل قياس تطورها مع مرور السنوات الدراسية.

6. عدة مشروع المؤسسة

تتكون عدة مشروع المؤسسة من:

- دليل منهجي لتدبير وقيادة مشروع المؤسسة؛
- دليل المساطر الإدارية لمشروع المؤسسة؛
- دليل المساطر المالية لجمعية دعم مدرسة النجاح؛
- دليل إرساء جماعات الممارسات المهنية؛
- مطوية تعريفية لمشروع المؤسسة؛
- مطوية تعريفية لخدمة المواكبة الميدانية.

ونظرا للأهمية البالغة التي توليها الوزارة لهذا المشروع، فإن السيدات والسادة مديري ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونائبات ونواب الوزارة مدعوون للسهر لتفعيل مقتضيات هذه المذكرة، كل في دائرة اختصاصه، وتنظيم حملات تواصلية مع الفاعلين التربويين وأهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ والمجتمع المدني وشركاء المؤسسة التعليمية لضمان الانخراط والتعبئة الشاملة وتحقيق المشروع المجتمعي المنشود والسلام.

**وزير التربية الوطنية
والتكوين المهني**

رشيد بن المختار بن عبد الله